

# القاهرة تطلق خارطة إلكترونية لآلاف الفرص الاستثمارية

## إرساء قواعد الحوكمة والشفافية لقطع الطريق على البيروقراطية

أطلقت الحكومة المصرية خارطة غير مسبوقه لفرص الاستثمار المتاحة من خلال منصة إلكترونية تغطي جميع أنحاء البلاد بالتزامن مع تعزيز جهود الحوكمة والشفافية لمواجهة التحديات التي تعترض المستثمرين وقطع الطريق على البيروقراطية الإدارية.

استثمارية مصر وتضم جميع القطاعات الاقتصادية بهدف التيسير على المستثمرين وتعريفهم بالفرص والحوافز والامتيازات المشجعة على الاستثمار.

وأشارت إلى أن الخارطة الحالية تضم 3 آلاف فرصة استثمارية، وتعطي المستثمر رؤية شاملة عن المناخ الاستثماري، وسيتم تحديث بياناتها بصفة يومية لإضافة جميع المستجدات وتنقيح البيانات الحالية وفق المستجدات التي تطرا على الساحة.

وتتضمن الخارطة جميع نظم وأشكال الاستثمار سواء كانت للمناطق الحرة والاستثمارية والتكنولوجية والصناعية، كما تتضمن عرضاً للمشاريع القومية والفرص الاستثمارية بها.

ومن أهم هذه المشروعات؛ مشروع المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة الجلالة في منطقة العين السخنة، ومدينة العالين الجديدة، ومشروع المليون ونصف مليون فدان، والمتحف المصري الكبير.

وتشمل الخارطة أيضاً فرص التمويل المختلفة، إلى جانب تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال محسن عادل الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، إن "الخارطة الاستثمارية تمثل طريقاً بديلاً لتسريع وتسهيل نشاط المستثمرين، ما يعزز من مصداقية الدولة لدى الأجانب، ورفع ترتيبها في مؤشر سهولة الأعمال على المستوى الدولي".

وأضاف لـ"العرب" إنها "تثبت الثقة لدى المستثمرين وتعزز ضخ المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية للسوق المصرية، فضلاً عن معالجة صعوبة البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة".

وهناك عدد من الخيارات داخل الخارطة، منها خيار إنشاء حساب إلكتروني للباحثين عن الفرص الاستثمارية، يوفر عدداً من المزايا للمستخدمين، ومن أهمها إضافة فرصة لقائمة الفرص الاستثمارية المفضلة، وإرسال الفرص الاستثمارية للمستثمرين الآخرين، وتحميل ملفات

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - كثفت الحكومة المصرية جهودها لتحفيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، التي تباطأ تدفقها في الأشهر الأخيرة، من خلال منصة إلكترونية تضم خارطة شاملة بالمشاريع الاستثمارية المتاحة في كافة أنحاء البلاد.

ويستطيع المستثمر عن طريق المنصة في الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار، الحصول على جميع المعلومات التفصيلية الخاصة بالمشاريع والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه المشروع وعدد العمالة المتاحة بالمنطقة التي يقع في نطاقها المشروع ومتوسط الأجور ومعدلات البطالة وموائى الشحن.

ويزامن إطلاق الخارطة مع المؤشرات المتواضعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، والتي كشفت عنها ميزان المدفوعات، للأشهر التسعة الأولى من العام المالي المنتهي في يونيو الماضي، حيث أوضحت تراجع الاستثمار المباشر بنحو 23 بالمائة.

محسن عادل الخارطة الاستثمارية تمثل طريقاً لتسريع نشاط المستثمرين

وبحسب الأرقام الرسمية، بلغت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر خلال تلك الفترة نحو 4.6 مليار دولار فقط، مقارنةً مع نحو 6 مليارات خلال فترة المناظرة من العام السابق، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها القاهرة.

وقالت سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في تصريحات خاصة لـ"العرب" إن "الخارطة الجديدة تمثل تطبيقاً عملياً لنصوص قانون الاستثمار الجديد، الذي أكد على رسم خارطة



### الدخول في عهد جديد من الاستثمارات

خطوتين وفي يوم واحد، بالإضافة إلى الرد على استفسارات المستثمرين. ووفق البيانات، تلقى المركز منذ افتتاحه في فبراير 2018 طلبات لتأسيس أكثر من 30 ألف شركة، لكنه يشهد تراجيحاً كبيراً نتيجة عدم كفاية الموظفين، ويكتفي بعدد محدود من الطلبات يومياً فقط.

وقال حسام نجيب نائب رئيس جمعية مستثمري برج العرب، إن "جذب الاستثمارات لا يتحقق من خلال الخارطة، لكن بالروية في التعامل مع المستثمرين، وأدلت القاهرة عدداً من الخدمات لمساعدة المستثمرين منها تأسيس الشركات إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت، وتأسيس مركز خدمات للاستثمار، لإنهاء جميع إجراءات تأسيس الشركات من خلال نافذة موحدة.

ويضم مركز الخدمات ممثلين عن 66 جهة حكومية، يقومون بإصدار كافة التراخيص للمستثمرين بشكل آلي، في

وقال فخري الفقي مساعد مدير صندوق النقد الدولي الأسبق لـ"العرب" إن "حل مشكلات المستثمرين أقصر الطرق لجذب رؤوس الأموال، والخارطة وحدها لا تكفي لتشجيع المستثمرين لدخول السوق المصرية".

وأكد أن حصر الفرص الاستثمارية خطوة مهمة، لكن التيسير في إجراءات تأسيس الشركات ومنح تراخيص مزاولة النشاط، مهمة جداً، وهي الإجراءات التي يعاني منها المستثمرون في مصر.

وأكد أن حصر الفرص الاستثمارية خطوة مهمة، لكن التيسير في إجراءات تأسيس الشركات ومنح تراخيص مزاولة النشاط، مهمة جداً، وهي الإجراءات التي يعاني منها المستثمرون في مصر. وأدلت القاهرة عدداً من الخدمات لمساعدة المستثمرين منها تأسيس الشركات إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت، وتأسيس مركز خدمات للاستثمار، لإنهاء جميع إجراءات تأسيس الشركات من خلال نافذة موحدة.

مع طرح الخارطة الاستثمارية، أهمها إرساء قواعد الحوكمة والشفافية في التعامل مع المستثمرين لقطع الطريق على البيروقراطية العميقة التي تسيء إلى مناخ الاستثمار.

وربطت نصار بين نجاح هذه الطريقة للترويج للاستثمار ومدى التسهيلات الممنوحة في عمليات تأسيس الشركات، والحصول على التراخيص، حيث يشهد العالم ثورة لإنهاء هذه الإجراءات إلكترونياً وفي دقائق.

وقال الاقتصاديون إن أفضل طريقة للترويج للاستثمار في مصر التركيز على قطاعات بعينها بدلاً من إطلاق مشروعات في جميع القطاعات فقط. وتعد تجربة القاهرة في قطاع البترول نموذجاً عملياً، حيث استطاعت جذب استثمارات أجنبية ضخمة في هذا القطاع نتيجة التركيز على الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها عالمياً.

الفرص، والمقارنة بينها، وتقديم الاقتراحات لتطوير الخارطة.

ولا يقتصر دور الخارطة على التعريف بالفرص الاستثمارية، بل تتيج المعلومات التي يحتاجها المستثمر لاتخاذ القرار، مثل معلومات ما قبل التأسيس، والخدمات الإلكترونية المتاحة للمستثمرين، والقوانين واللوائح والحوافز وكيفية استخراج تراخيص المشروعات، وقصص النجاح الاستثمارية في مصر.

وقالت هبة نصار أستاذة الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إن "مصر في حاجة ماسة إلى خارطة استثمار إلكترونية، حيث ترصد الفرص الاستثمارية المتاحة بدءاً، ومن خلالها يستطيع المستثمرون المغاضلة بينها".

وأوضحت لـ"العرب" أن هناك عدداً من المحددات لا بد من مراعاتها تزامناً

## واشنطن وطهران قلقتان من تعدين بتكوين في إيران

ذكرت تقارير عالمية أن تزايد تدفق الإيرانيين إلى تعدين وتبادل العملات الرقمية مثل البيتكوين بحثاً عن مصادر لكسب الأموال وتخفيف وطأة العقوبات الأميركية على أوضاعهم المعيشية، أصبح يثير قلقاً داخل البلاد وخارجها

طهران - تؤكد الحكومة الإيرانية أن عملية "تعدين" البيتكوين ينتهك نظام الدعم الحكومي لأسعار الكهرباء، وهو ما يلتقي من قلق واشنطن لسبب آخر هو أن العملات المشفرة يمكن أن تستخدم لإفلات من عقوباتها على طهران.

وتصدر جنون البيتكوين الصحف الإيرانية في الأسابيع الأخيرة بعد تصريحات من مسؤولين كبار وقيام الشرطة بشن حملات مدهامة على مقرات لتعدين العملات المشفرة مثل البيتكوين. ووجد بعض الإيرانيين في تعدين العملات الرقمية مصدر دخل في ظل شلل النشاط الاقتصادي وقيود العقوبات على النظام المالي الإيراني، حيث لا تخضع تلك العملات لسلطة أي بنك مركزي وتتحرك بعيداً عن رقابة السلطات التنظيمية.

ويجري تعدين البيانات بأجهزة الكمبيوتر من خلال توظيف خوارزميات معقدة من سلسلة الكتل (بلوك تشين) المصممة للحفاظ على البيانات المخزنة وحمايتها من التعديل. وكلما أضاف "عمال مناجم البيتكوين" كتلة بيانات جديدة إلى السلسلة تلقوا مكافأة تتمثل في مبلغ بتك العملة.

وتحتاج أجهزة الكمبيوتر الكثير من الطاقة الكهربائية لتشغيل معالجاتها والحفاظ على برودة وحدتها المركزية، وهو ما يقلق طهران بسبب استنزاف الدعم الحكومي الكبير لأسعار الكهرباء.



مداهمات إيرانية تصادر أجهزة تعدين للعملات المشفرة

قال إن رجال الدين أصبحوا أكثر تقبلاً للفكرة بعد أن عرفوا أن البيتكوين قيمة في العالم الحقيقي.

في المقابل تراقب الولايات المتحدة الإيرانيين الذين يملكون عملات بيتكوين عن كثب.

وفي نوفمبر، اتهمت محكمة أميركية في نيوجيرسي رجلين إيرانيين باختراق أنظمة كمبيوتر والمطالبة بقضية بعملة البيتكوين لإنهاء الاختراق، الذي تضرر منه أكثر من 200 شخص في مدينتي نيو أرك وأتلانتا.

وأكد وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، سيغال ماندلكر، ضرورة أن ترفع أسواق العملة الرقمية أمن شبكتها ضد أعمال القرصنة غير القانونية التي انتشرت مع تزايد عزلة إيران وبأسرها من الوصول إلى النظام المالي العالمي.

ويقول جهرمي إن "العصائل الإلكترونية فعالة في تجاوز العقوبات في المعاملات الصغيرة، لكننا لا نرى أي تأثير هائل في ما يتعلق بالمعاملات الضخمة، لا يمكننا استخدام البيتكوين كمنفذ للالتفاف على اليات المؤسسات المالية الدولية".

وتحاول إيران الحفاظ على وضعها الاقتصادي تحت السيطرة عبر التحكم في أسعار العملات الأجنبية ومحاولة الحد من عدد الأشخاص الذين ينقلون أموالهم من الريال إلى عملات أخرى بضمنها البيتكوين.

وخلال السنة الماضية، نقلت وكالة مهر شبه الرسمية تصريحات رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان الإيراني، محمد رضا بور إبراهيمي، الذي قال إن حوالي 2.5 مليار دولار غادرت إيران بسبب شراء العملة الرقمية.

## العراق يستعد لفتح معبر البوكمال مع سوريا

تسيطر دمشق على الجانب السوري منه، ومعبر التنف/ الوليد، الذي تنتشر فيه قوات أميركية، ومعبر البعريجة/ ربيعة، الذي تسيطر على الجانب السوري منه قوات المعارضة.

وتتزامن هذه التطورات مع إعلان قيادة العمليات المشتركة في العراق، إطلاق مرحلة جديدة من عملية "إرادة النصر" بالتنسيق مع الجيش السوري، بهدف القضاء على فلول تنظيم داعش الإرهابي، عند الحدود.

وكان الأردن وسوريا قد أعادا فتح معبر جابر/ نصيب بين البلدين وسط أجواء من التفاؤل، لكن حركة التجارة بقيت محدودة لأسباب أمنية وعقبات لم يتم التغلب عليها حتى الآن.

معبر البوكمال سيخفف عزلة سوريا من الناحية الاقتصادية ويفتح شرايين التجارة مع بلدان أخرى مثل لبنان ودول الخليج

وعززت بغداد جهودها منذ تشكيل الحكومة الجديدة لتعزيز التبادل التجاري مع الدول العربية وخاصة مع الأردن والسعودية والكويت.

وكان من أبرزها توقيع اتفاقات مع الأردن لتطوير معبر طربيبيل تتضمن خططا لإقامة مناطق للتجارة الحرة بين البلدين.

وأكدت بغداد هذا الأسبوع ارتفاع معدل التبادل التجاري عبر المعبر مع ترجيح استمرار زيادتها مستقبلاً.

دمشق - كشف مصدر في السفارة العراقية في سوريا أن الجهود التي تبذلها بغداد لإعادة تشغيل معبر البوكمال الحدودي بين البلدين القائم بين الجانبين "وصلت إلى مراحل متقدمة" تمهيدا لافتتاحها في وقت قريب.

وقال إن الحكومتين تحاولان معالجة العقبات التي تعرقل افتتاح المعبر الواقع بين قضاء القائم على نهر الفرات غرب محافظة الأنبار ومدينة البوكمال على الجانب السوري.

ونقلت صحيفة "الوطن" السورية عن تلك المصادر تأكيداً أن التنسيق الحكومي بين البلدين تمكن من إنجاز معظم الترتيبات الفنية والإدارية والأمنية، لتمهيد الطريق لافتتاح ذلك المعبر التجاري.

ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تخفيف العزلة التجارية السورية ويفتح أبواب التجارة العابرة إلى بلدان أخرى مثل لبنان ودول الخليج.

لكن تقارير إعلامية تناقلت أمس أن "العراق قرر تأجيل افتتاح القائم/ البوكمال حتى إشعار آخر بسبب رفض ميليشيات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) رفع علم الجمهورية العربية السورية على المعبر".

ونفى المصدر في السفارة العراقية وجود نية لفتح معبر جديد بين قضاء سنجار في العراق ومنطقة القامشلي في سوريا بعد هيمنة دمشق على تلك المناطق. وقال إن المعبر المذكور "غير رسمي وغير شرعي، ولا يوجد حديث بشأنه بين حكومتي البلدين".

وترتبط بين سوريا والعراق 3 معابر رسمية، هي القائم/ البوكمال حيث